

الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على www.alanba.com.kw/Business

«التجارة» بصدد تدوير أماكن 3 إدارات تابعة خلال شهر

علمت «الأخبار» من مصادر أن وزارة التجارة والصناعة تستعد لإجراء عمليات تغيير في أماكن بعض الإدارات. وقالت المصادر إن الوزارة بصدد نقل إدارة حماية المستهلك إلى الطابق الأول لتحل مكان إدارة العلامات التجارية، على أن تتم نقل إدارة العلامات التجارية إلى موقع جديد والذي من المتوقع أن يكون بمنطقة الاندلس. وأوضحت أن إدارة التأمين ستستغل المكان الحالي لإدارة حماية المستهلك في الطابق الثاني، وتوقعت المصادر أن تتم عملية النقل خلال شهر، لافتة إلى أن الروتين الطبيعي في القطاع العام هو سبب التأخر في عملية التنقلات وتنظيم الإدارات.

● عبدالرحمن خالد

البنوك تكلف «كي نت» بدراسة إنشاء شركة لفرز العملات

هل تنجح جهود «المركزي» والبنوك في الحد من ظاهرة العملات المزيفة؟!

العملات التي تحصل عليها من «المركزي»، والعملات التي تحصل عليها من إعادة تدوير النقود المصرفية من أجهزة السحب الآلي عبر شركات تحصيل الأموال التي تتعامل معها، وهنا بيت القصيد، ما الذي يضمن جودة الأموال التي تخرجها عمليات تدوير أموال تتم بعيداً عن رقابة «المركزي»؟ ويبقى التساؤل قائماً: هل ستتجنح الجهود المشتركة من قبل «المركزي» والبنوك المحلية في الحد من انتشار ظاهرة الأوراق النقدية المزورة سواء من خلال إصدار جديد للأوراق النقدية أو للعملة الكويتية من جديد أو من خلال إنشاء شركة خاصة لفرز الأوراق النقدية قبل إعادة تدويرها علماً أن الأوراق النقدية التي تتداول بالسوق تتجاوز حاجز الـ 1,3 مليار دينار؟

● زكي عثمان

كبيره جداً وبذلك ستتلافى البنوك اهتزاز صورتها أمام «المركزي» من جراء تكرار وجود بعض الأوراق النقدية المزيفة. المدير بالذکر ان ثمة ثغرة مفترضة في مكان ما بالدورة المصرفية تسمح بمرور هذه العملات المزورة لإيداعات البنوك، وبالطبع هذه الثغرة تتعلق أكثر بمصدر الأموال المودعة، التي تأتي من مصدرين رئيسيين، الأول من البنك المركزي مباشرة، وغالباً ما تكون بعيدة عن الشبهات بفضل الاهتمام الرقابي لـ «المركزي» في إعادة تدوير هذه الأموال وفرزها جيداً. أما مصدر الأموال الثاني وهو الأكثر جدلاً، فيأتي عبر شركة الخدمات المصرفية المشتركة «كي نت» التي تدير عمليات مصرفية يومية تقارب الـ 10 ملايين دينار، تشمل تغذيتها

ورغم أن البنك المركزي قد وضع عين الاعتبار في تصميم المبنى الجديد له أن يخصص مكان أكبر خاص بعملية فرز الأوراق النقدية قبل إعادة تدويرها بالبنوك والسوق المحلي وذلك لتلافي صغر المكان الحالي المخصص لإجراء تلك العملية في المقر الحالي للبنك، إلا أن البنوك المحلية ما زالت تصر على تقديم يد العون والمساعدة للبنك المركزي في هذا الجانب من خلال استمرار البحث عن حلول سريعة للحد من تلك الظاهرة، وهو الأمر الذي سيترجم قريباً على أرض الواقع من خلال تكليف شركة «كي نت» بإجراء الدراسات الخاصة بإنشاء الشركة الخاصة بإعادة فرز الأوراق النقدية قبل إعادة تدويرها بالسوق وقبل قيام «المركزي» بتلك الخطوة، وهو الأمر الذي سيعني القضاء على تلك الظاهرة بنسبة

ان لجنة المديرين العامين في البنوك المحلية وخلال اجتماعها نهاية الأسبوع الماضي أوصت بضرورة الاستمرار في جهود إنشاء شركة خاصة لفرز العملات وهو القرار الذي اتخذ في وقت سابق بعد توصية من البنك التجاري، وذلك ضمن جهود البنوك المحلية في الحد والتصدي لتلك الظاهرة، لا سيما أن أي بنك يتحمل غرامة بـ 5 آلاف دينار من قبل بنك الكويت المركزي في حال الأمساك بأي ورقة نقدية مزيفة، وذلك خلال عملية المتابعة التي يقوم بها البنك بين الحين والآخر. وقد تعرض بئكان محليان مؤخراً لتلك الغرامة بعد الإمساك بورقتين نقديتين من فئة الـ 10 دنانير لدى كل بنك، وهو الأمر الذي لم يستطع البنكان تفسيره بسبب عدم القدرة على تحديد مصدر تلك الأوراق.



هل تغيير العملة يحل مشكلة ارتفاع نسق الأوراق النقدية المزورة؟

العملات ولكنه يتطلب المزيد من الإجراءات الاحترازية التي قد تكون كفيلة بالقضاء على تلك الظاهرة. وفي هذا الصدد، علمت «الأخبار»

النقدية المزيفة التي تدرس وسط الآلاف من الأوراق النقدية، وهو الأمر الذي يؤكد متانة الجهاز المصرفي بفضل أجهزته المتطورة لفرز

أثار قرار بنك الكويت المركزي الخاص بإصدار أوراق نقدية جديدة سعياً لاستبدال العملة الحالية بأخرى جديدة تحتوي على المزيد من إجراءات الأمان، العديد من علامات الاستفهام حول القرارات التي قد تحمل في طياتها وجود تهديد نقدي على العملة الوطنية جراء انتشار نسبي لبعض الأوراق المزيفة التي أُلقت بظلالها على الساحة المحلية في الأشهر الماضية ووسط تخوف من وجود نقاط ضعف في الأوراق النقدية الحالية. ورغم الجهود الكبيرة التي يقوم بها بنك الكويت المركزي في الحد من تلك الظاهرة، إلا أن الأمر الذي يتطلب جهوداً أكبر لحماية العملة الوطنية وبعيداً عن الخلفيات المباشرة وراء هذا القرار الذي قد يستغرق تنفيذه نحو العام، فإن البنوك المحلية تعاني منذ فترة من بعض الأوراق

زيادة إيرادات شركات الوساطة تلتهما الرسوم.. وتوقعات بأن تتجاوز الـ 11 مليون دينار في النصف الأول

تدفعها الشركات سواء لإدارة السوق أو الشركات الكويتية للمقاصة وكانت هناك وعود بالنظر في الأمر، وحتى الآن لم تتلق شركات الوساطة رداً في هذا الشأن. وأفادت المصادر بأن استمرار الوضع على ما هو عليه يندر بسوء الأوضاع على مستوى عدد من هذه الشركات خاصة التي تتحصل على قدر أقل من الإيرادات.

● شريف حمدي

في الإيرادات ستلتهمها الرسوم المفروضة على الشركات سواء من قبل هيئة أسواق المال والتي تتمثل في 100 ألف دينار كرسوم سنوية، فضلاً عن رسوم تسجيل الموظفين، بالإضافة إلى الرسوم السنوية المقررة للبورصة والتي تقدر بـ 2000 دينار. وتكررت المصادر أن عدد من شركات الوساطة تطلعت من رسوم هيئة الأسواق السنوية، كما أنها أكدت إدارة السوق في اجتماعات سابقة ضرورة إعادة النظر في الرسوم التي

كثير من الجلسات خاصة في أبريل ومايو الماضيين، لافتة إلى أن القيمة بدأت تتراجع في الجلسات الأخيرة نتيجة حركة التصحيح الفنية التي يشهدها السوق حالياً، وهو الأمر الذي سيؤثر سلباً على إيرادات الشركات خلال الشهر الجاري مقارنة مع الأشهر الماضية. وعلى الرغم من تحسن إيرادات شركات الوساطة بشكل عام بعد سنوات من تدني الإيرادات بسبب ضعف حركة السوق، إلا أن المصادر أكدت على الزيادة

توقعت مصادر مطلعة في حديث لـ «الأخبار» بأن تحقق شركات الوساطة المالية إيرادات تتجاوز الـ 11 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي بزيادة تقدر بـ 745 مقارنته مع ذات الفترة من العام الماضي. وقالت المصادر أن السبب في هذه الزيادة يرجع إلى تحسن النشاط في البورصة منذ بداية العام الجاري، وهو ما أدى إلى زيادة قيمة التداول النقدي إلى أكثر من 100 مليون دينار في

إعلان تنكيري

الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال لبيت التمويل الكويتي

بناءً على قرار الجمعية العمومية غير العادية لبيت التمويل الكويتي المنعقدة بتاريخ 2013/4/24، يسر بيت التمويل الكويتي أن يعلن للسادة المساهمين الكرام عن فتح باب الاكتتاب في أسهم زيادة رأس المال بنسبة 20% وذلك وفقاً لما يلي:

- يتم الاكتتاب من خلال الشركة الكويتية للمقاصة (إدارة حفظ الأوراق المالية) شارع الخليج العربي - برج أحمد - دور (5) تلفون: 22464565/585.
- يبدأ الاكتتاب بتاريخ 5 يونيو 2013 وينتهي 19 يونيو 2013.
- يحق للاكتتاب للسادة المساهمين المسجلين في سجلات بيت التمويل الكويتي في تاريخ اليوم السابق لإستدعاء تلك الزيادة وهو 4 يونيو 2013.

• مواعيد استقبال طلبات الاكتتاب من الساعة 8:30 صباحاً وحتى الساعة 1:30 ظهراً كما أنه اعتباراً من اليوم الثلاثاء الموافق 11 يونيو 2013 سيتم استقبال المساهمين في الفترة المسائية من الساعة 4:30 مساءً وحتى الساعة 7:30 مساءً.

• القيمة الإسمية للسهم 100 فلساً وعلاوة إصدار 400 فلساً للسهم الواحد تسدد قيمة الاكتتاب على دفعة واحدة خلال فترة الاكتتاب.

- لا يوجد حد أقصى للاكتتاب ولكل مساهم الحق في الاكتتاب بأي عدد من الأسهم على أن حق الأولوية له يقتصر على ما نسبته 20% من عدد أسهمه المملوكة له في اليوم السابق لإستدعاء الزيادة وسيتم تخصيص ما تبقى من فائض الأسهم على المكتتبين كل بنسبة اكتتابه وفقاً لما هو وارد في نشرة الاكتتاب المتاحة لدى الشركة الكويتية للمقاصة.

والله ولي التوفيق

مجلس الإدارة

kfh.com 180 3333

بيت التمويل الكويتي
Kuwait Finance House

تحت المجهر

البنوك تخاطب «المركزي» لطلب تفسيرات بخصوص بعض مواد قانون «دعم الأسرة» بعد إلحاح بعض العملاء لتسليم أوراقهم



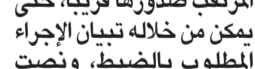
ارتفاع شكاوى المواطنين منذ اليوم الاول لتنفيذ قانون «الاسرة»

من جديد بدلاً من استمرار تكديسها بالبنوك وارتفاع التكلفة عليها دون الاستفادة منها بالشكل الأمثل. وكان «المركزي» قد اصدر تعميماً نهاية الأسبوع الماضي طالب فيه جميع البنوك وشركات الاستثمار التقليدية بالبدء الفوري في إعداد حصر بالقروض الاستهلاكية والمقسطة الخاضعة لأحكام قانون إنشاء صندوق دعم الأسرة وتجهيز ملفات تلك القروض لعملية الفحص، تمهيداً لشراؤها من قبل الصندوق برصيدا القائم في 12 يونيو الجاري.

كما طالب البنك بضرورة دراسة تلك الطلبات. وأفادت المصادر بأن بعض التفاصيل الواردة في القانون لا تزال غير واضحة للبنوك، وأيضاً لـ «المركزي»، وهو الأمر الذي يحتاج إلى توضيح في اللائحة التنفيذية المرتقب صدورها قريباً، حتى يمكن من خلاله تبيان الإجراء المطلوب بالضبط، ونصت المادة الثامنة من القانون على أنه «مصدر وزير المالية اللائحة التنفيذية لهذا القانون خلال شهر من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية». ووفقاً لأحكام القانون رقم 104 لسنة 2013 بإنشاء صندوق دعم الأسرة سيقوم الصندوق بشراء الأرصدة المتبقية من دون احتساب فائدة القائمة في تاريخ 12 يونيو (تاريخ سريان القانون) من القروض الاستهلاكية والمقسطة لمن يرغب من المواطنين المتوقعة لشركت الاستثمار التقليدية وشركات الاستثمار التقليدية الخاضعة لرقابة البنك المركزي والغائبة بدفاتر وسجلات تلك الجهات قبل تاريخ 30 أغسطس 2008 حتى وإن تمت إعادة جدولتها بعد هذا التاريخ لدى تلك الجهات.

ورغم أن القانون سيفتح الباب أمام ارتفاع حجم السيولة لدى البنوك، وهو الأمر الذي سيفرض علينا إعادة تدوير تلك الأموال

مواطنون:
اقبلوا أوراقنا في «دعم الأسرة» وإلا سننظروهم



قانون صندوق الأسرة الذي طال انتظاره وشهد حركات كبيرة من الشد والجذب بين النواب من جهة وكل من الحكومة والبنوك المحلية بقيادة بنك الكويت المركزي من جهة أخرى، ومنذ اللحظات الأولى لانطلاق تسلم طلبات الراغبين في الاستفادة منه، وهو يحمل في طياته الجديد، فالبنوك المحلية التي فتحت أبوابها الأربعاء الماضي من 5 إلى 7 مساءً وخصصت فرق عمل لتسليم طلبات الراغبين في الاستفادة من القانون حتى 12 أكتوبر واجهت عشرات الاستفسارات التي ربما كان أبرزها «مانا لا تقبل أوراقنا؟»، هذا التساؤل الذي أثير مع اللحظات الأولى فتح المجال أمام العشرات من المواطنين للتذمر واطلاق مقولات أن البنوك «لا تتعاون معنا»، ولكن ما الداعي لتلك المقولات التي وصلت للسنزرة من البعض حين أطلق العنان للمطالبة بوقف احتجاجية خلال أسبوع اذ لم تستجب تلك البنوك لقبول الطلبات الخاصة بهم. مصادر مصرفية مسؤولة أكدت لـ «الأخبار» أن الأمر لا يعود كونه مبالغة من بعض المراجعين ممن لا تنطبق عليهم شروط الاستفادة من القانون، والتي من أبرزها وأهمها أن تكون تلك القروض الاستهلاكية المقسطة المنوطة قبل 30 أغسطس 2008، بإرصدها المتبقية عند سريان القانون. ومن المعروف أن القانون الذي اقر الشهر الماضي من قبل مجلس الأمة سيستفيد منه نحو 47 ألف عميل، تبلغ قيمة قروضهم 740 مليون دينار. هذا، وبيت المصادر أن البنوك المحلية ستراسل «المركزي» للإفادة بخصوص استمرار إلحاح بعض العملاء ممن لا تنطبق عليهم الشروط في هذا الخصوص، لا سيما أن الأمر سيكلف البنوك المزيد من الوقت والارزاح فضلاً عن استغراق وقت أطول في

● أعداد: زكي عثمان